



دليل لرابطة النساء
الدولية للسلام
والحرية عن

الروبوتات القاتلة



الفهرس

2 خلفية عن الروبوتات القتالة

- 2..... ما هي الأسلحة ذاتية التشغيل أو "الروبوتات القتالة"؟
- 2..... لماذا يرغب البعض في تطوير أسلحة ذاتية التشغيل؟
- 3..... من يطور الروبوتات القتالة؟
- 3..... ما هي المخاوف بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل؟

عمل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حول

6 الروبوتات القتالة

- 6..... لماذا تريد رابطة النساء الدولية للسلام والحرية منع الأسلحة ذاتية التشغيل؟
- 7..... ما علاقة النوع الاجتماعي والحركة النسوية بالروبوتات القتالة؟
- 8 ما الحل برأي رابطة النساء الدولية للسلام والحرية؟
- 9..... ما الذي فعلته رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حتى الآن؟
- 9..... كيف عملت أقسام الرابطة من أجل حظر الروبوتات القتالة؟
- 10..... كيف يمكن لعضوات الرابطة المشاركة؟

11..... أين نحن الآن؟

- 11..... ماذا يحدث في العالم فيما يتعلق بالأسلحة ذاتية التشغيل؟

13 ملحوظات

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية © 2021

دليل الروبوتات القتالة

الطبعة الرابعة

أكتوبر ٢٠٢١

16 صفحة

تأليف: راي إكسون

تصميم: ناديا جوبر

صورة الغلاف: © Clare Conboy, حملة لوقف الروبوتات القتالة

www.wilpf.org | www.reachingcriticalwill.org

معلومات لأقسام ومجموعات رابطة النساء الدولية للسلام والحرية عن الأسلحة ذاتية التشغيل

ما هي الأسلحة ذاتية التشغيل أو "الروبوتات القاتلة"؟

الروبوتات القاتلة هي منظومات أسلحة ذاتية التشغيل بالكامل، أي تؤدي عملها دون تحكم يُذكر من قبل البشر.

يعني مصطلح "التحكم البشري" التحكم في اختيار الأهداف والاشتباك معها، أي "الوظائف الحاسمة" للسلح. ويعني ذلك تحديد متى يُستخدم السلاح، وأين، وكيف؛ وضد أي أهداف، أو ضد أي مجموعات، وما هي نتائج استخدامه.

تختلف الأسلحة ذاتية التشغيل عن الطائرات المسيّرة المسلحة. فالأخيرة تُقاد بشرياً عن بعد، حيث يشغلها أشخاص بواسطة جهاز تحكم، ويتم انتقاء الأهداف، واختيار متى تُطلق النار على هذه الأهداف. أما الأسلحة ذاتية التشغيل فتكون مبرمجة، وتؤدي عملها من تلقاء ذاتها حال تشغيلها. وهي قادرة على اختيار الأهداف ثم إطلاق النار عليها من تلقاء ذاتها، استناداً إلى خوارزميات وبرامج تحليل بيانات.

يعني ذلك في جوهره أن الآلات سيكون بمقدورها اتخاذ قرارات الحياة والموت بحق البشر.

لماذا يرغب البعض في تطوير أسلحة ذاتية التشغيل؟

يعتقد مسؤولون حكوميون وبعض العسكريين أن الروبوتات القاتلة تمنحهم ميزة في المعركة مع المحافظة على حياة جنودهم.

يدافع أنصار الأسلحة ذاتية التشغيل بأن هذه الأسلحة تبقي الجنود المشغلين لها بمنأى عن الخطر، وأنها أكثر "دقة" في إصابة أهدافها، معتبرين إنها ستجعل الحسابات والقرارات أسرع من البشر، وأن تلك القرارات - في الاستهداف والهجوم - ستكون أكثر دقة من قرارات البشر.

كما يزعمون بأن هذه الأسلحة لن يصدر عنها ردود فعل عاطفية على مواقف معينة - أي لا تصاب بحالة هيجان بدافع الانتقام، ولا تمارس الاغتصاب.

من تطور الروبوتات القاتلة؟

ثمة نحو 380 منظومة ذاتية التشغيل جزئياً منتشرة أو قيد الانتشار في 12 بلداً على الأقل، بينها الصين وفرنسا وإسرائيل وجنوب أفريقيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.¹

تنشر كوريا الجنوبية حراساً آليين في المنطقة منزوعة السلاح، في حين تكتشف القبة الحديدية الإسرائيلية الصواريخ قصيرة المدى وتدمرها. أما منظومات الدفاع الصاروخية الأمريكية مثل باتريوت وايجيس فهي شبه ذاتية التشغيل. وقد أكمل الجيش الأمريكي اختباراً لسفينة ذاتية التشغيل مضادة للغواصات، تستطيع دون وجود أحد على متنها إغراق غواصات وسفن أخرى. وتُطور المملكة المتحدة طائرات تارانيس المسيّرة ذاتية التشغيل التي لا يكتشفها الرادار. كما قامت روسيا ببناء دبابة آلية (روبوت) يمكن تجهيزها بمدافع رشاشة أو قاذفات قنابل يدوية، وصنعت مدفعاً رشاشاً ذاتي التشغيل يستخدم شبكات عصبية اصطناعية في اختيار أهدافه. وتقوم الصين بتطوير "أسراب" طائرات مسيرة صغيرة يمكن تزويدها بحساسات حرارية وتبرمج لمهاجمة أي شيء تنبعث منه درجة حرارة الجسم.

إذا استمر هذا الاتجاه بالتقدم من دون أي تقييدات، فإنه سيتم استبعاد البشر في النهاية عن صنع القرارات الحاسمة.

ما هي المخاوف بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل؟

في الوقت الذي تدّعي فيه البلدان التي تريد تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل أن لها فوائد إيجابية، فإن عدداً كبيراً من المتخصصين/ات في الروبوتات، والعلماء/العالمات، وأخصائيي/ات التكنولوجيا، والفلاسفة، وعلماء/عالمات الأخلاقيات، والقانونيين/ات، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وناشطي وناشطات السلام ونزع السلاح، وحكومات البلدان ذات الجيوش الأقل تقدماً، قد دعوا/دعين إلى إجراء حظر دولي على تطوير مثل هذه الأسلحة، حيث يتخوفون/يتخوفن من أنها ستوقع المزيد من القتلى المدنيين، وأنها لا تستطيع الالتزام بالقانون الإنساني الدولي أو بحقوق الإنسان، وتجعل الحرب أكثر ترجيحاً، وتشجع سباق التسلح، وتزعزع استقرار العلاقات الدولية، ويترتب عليها عواقب أخلاقية مثل النيل من كرامة الإنسان.

وإليك بعض الاعتراضات الجوهرية على تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل:

مع استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة، بات استخدام القوة منفصلاً بدرجة كبيرة فعلياً عن التدخل البشري المباشر. لكن الأسلحة ذاتية التشغيل تتخطى حدود الطائرات المسيّرة، ناقلة اتخاذ قرارات الحياة أو الموت إلى برمجيات وحساسات. وتفتقر الأسلحة ذاتية التشغيل، بصفاتها آلات، إلى الخصائص البشرية المتأصلة كالعاطفة اللازمة لاتخاذ خيارات أخلاقية معقدة.

تخلق الخوارزميات آلة قتل تامة، مجردة من الشفقة أو الضمير أو العواطف التي يمكن أن تلجم الجندي البشري. ويرى أنصار الأسلحة ذاتية التشغيل أن ذلك هو تماماً ما يجعلها أفضل من البشر. فهم يدعون إنها تمثل لقوانين الحرب على نحو أفضل من البشر، لانعدام العواطف البشرية لديها. لكن هذا يعني أنها ستفتقر إلى الرحمة أو الشفقة، ولن تتردد أو تعارض استخدام الضابط الأمر لها أو لتعليماته. فهي ببساطة ستقوم بفعل ما برمجت من أجله، وإذا شمل ذلك ذبح أفراد قرية بأكملها، فستفعل ذلك دون تردد.

قرار استخدام القوة مهما كان، ينبغي أن يتخذ بحرص شديد واحترام عال لقيمة الحياة البشرية. وصلاحيّة اتخاذ مثل هذا القرار ينبغي، من منظور أخلاقي، أن تكون بيد البشر لأنهم ينعمون بالعقل

ولديهم "حكم احترازي"، أي القدرة على تطبيق مبادئ واسعة وخبرات سابقة على حالات معينة.² ولأن ممارسة هذا الحكم لا يقتصر فقط على تحليل البيانات عن الهجمات المشروعة أو غير المشروعة، سيكون من الصعب جداً على الأسلحة ذاتية التشغيل، مهما كان مقدار البيانات التي تستطيع معالجتها، ممارسة هذا النوع من الحكم.

لا يمكن ضمان امتثال الأسلحة ذاتية التشغيل للقانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان.

فالروبوتات المبرمجة قد تقتل المدنيين بسبب تفسير خاطئ للبيانات. كما أنها تفتقر إلى الحكم البشري اللازم لتقييم ملاءمة الهجوم، والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتقييد بالمبادئ الأساسية الأخرى لقوانين الحرب. ويعتقد العديد من أخصائيي التكنولوجيا والروبوتات، ورجال القانون أننا لن نتمكن مطلقاً من برمجة الروبوتات للتمييز دوماً وبدقة بين الجنود والمدنيين في أوقات الصراع.

"مع أنه من المرجح إحراز تقدم في تطوير قدرات الاستشعار والمعالجة، فإن القدرة على تمييز مقاتل عن مدني/ة أو عن جندي/ة مصاب/ة أو جندي/ة مستسلم/ة تتطلب قدرات أكبر من ذلك. كما يعتمد أيضاً على القدرة النوعية لقياس النية البشرية، التي تشتمل على تفسير معنى قرائن دقيقة، مثل نبرة الصوت، أو تعابير الوجه، أو لغة الجسد، في سياق محدد"

- بوني دوشيرتي (Bonnie Docherty)، هيومن رايتس ووتش وكلية هارفارد للحقوق.³

التفويض بالعنف له آثار أيضاً على المحاسبة والمسؤولية.

من المسؤول إذا قتل روبوت مدنيين/ات أو دمر منازل ومدارس وأسواق؟ هل هو القائد العسكري الذي أمر باستخدامه؟ أم المبرمج الذي صممه أو نصب الخوارزميات؟ أم مطور الأجهزة أو البرامج؟ لا يمكننا حبس آلة لارتكابها جرائم حرب - فمن تطاله المساءلة وينبغي أن ينال العقاب؟ إن هذه الفجوة في المحاسبة ستجعل من الصعب ضمان العدالة، ولا سيما للضحايا.

الأسلحة ذاتية التشغيل قد تُستخدم في ظروف أخرى غير الصراع المسلح، مثل مراقبة الحدود وأعمال الشرطة. وقد تستخدم لقمع الاحتجاجات ودعم الأنظمة. وقد تتسبب القوة غير الهادفة إلى القتل بالعديد من الوفيات.

خطورة الأسلحة ذاتية التشغيل أنها تذلل عقبات شن الحروب. فهي تصور للجيش الذي يستخدمها بأن "الخطورة ضئيلة" و"التكلفة متواضعة". وهذا التصور يزيد نطاق نشرها في الميادين، والاضطلاع بمهام قد لا تكون ممكنة لولاها. كما أن استبدال القوات بآلات يجعل قرار خوض الحروب أسهل. ولكون تبعات ترك قرار استخدام القوة بيد خوارزميات لا أخلاقية فأننا على الأرجح سنشهد المزيد من الصراع والقتل وليس العكس.

كما شهدنا مع الطائرات المسيّرة المسلحة، فإن الأسلحة المشغلة عن بعد جعلت الحرب أقل "تكلفة" لمستخدمي السلاح. فالمشغلون القابعون بأمان في مقصوراتهم على بعد آلاف الأميال لا يواجهون انتقاماً فورياً ضد أعمالهم العنيفة. ومع أن ذلك يُعدّ أمراً جذاباً بوضوح للجيش المتقدمة، التي لا تضطر إلى المخاطرة بحياة جنودها، وعليه فإنه يرفع تكلفة الحرب على الآخرين جميعاً، كما يذلل عقبات استخدام القوة، ولا سيما إذا كان الجانب المقابل لا يمتلك منظومات متكافئة للرد. ومن غير المرجح في المستقبل القريب أن ينتج عن الأسلحة ذاتية التشغيل معركة ملحمية بين الروبوتات فقط. بل يرجح بالأحرى أن يُطلق لهذه الروبوتات العنان على السكان الذين لا يستطيعون كشف هجومها الوشيك ولا يمتلكون وسائل متكافئة للرد. وبالتالي فإن الميزات التي تجعل الأسلحة ذاتية التشغيل جذابة للبلدان المتقدمة تكنولوجياً التي تتطلع إلى الحفاظ على أرواح جنودها ستنتقل حتماً عبء المخاطر والأذى إلى بقية العالم.

هذه الميزات تغير طبيعة الحرب تغييراً جذرياً. فزيادة التشغيل الآلي لمنظومات الأسلحة تساعد في إخراج الحرب والصراع من مجال رؤية مواطني/ات البلدان المستخدمة لهذه الأسلحة. فإذا توقفت عودة جنودها إلى الوطن في توأبيت، هل سيعير الجمهور انتباهاً إلى ما تفعله حكوماتهم في الخارج؟ هل يهمهم قتل جنود أو مدنيين/ات آخرين في مكان آخر؟ من واقع ما شهدناه باستخدام الطائرات المسيّرة، فإن عدم رؤية السكان للعواقب أو الشعور بها بأنفسهم يسهل على الحكومات تسويق روايات عن الإرهاب والانتصار.

من المرجح أن تكون الأسلحة ذاتية التشغيل أكثر عرضة للهجمات السبرانية أو القرصنة. فضلاً عن المشاكل المتعلقة ببرامج التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي.

سيلفي ندونغمو من فرع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
بالكاميرون وكاترين جيبير من برنامج نزع السلاح في الرابطة،
نوفمبر 2018
© Clare Conboy . حملة لوقف الروبوتات القاتلة



عمل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حول الروبوتات القاتلة

لماذا تريد رابطة النساء الدولية للسلام والحرية منع الأسلحة ذاتية التشغيل؟

لقد دأبت الرابطة منذ تأسيسها عام 1915 على معارضة الحروب وتطوير تكنولوجيات العنف. وأدانت الإنفاق العالمي الكبير على النزعة العسكرية والصراعات بدلاً من الإنفاق لمصلحة البشرية وتعزيز الأمن البشري. وفي حين تعارض الرابطة كل الحروب وأعمال العنف، ثمة شيء خاص بغض جداً في فكرة أن يعهد الإنسان بالقتل لكائنات تكنولوجية. فأخذ الأرواح يقتضي مساءلة الإنسان وفق حدود مقررة بالأخلاق والقانون. ودون ذلك نتصل من مسؤولياتنا ونخون إنسانيتنا المشتركة.

سلمت الرابطة بيانات عدة لاجتماعات الأمم المتحدة بخصوص الأسلحة ذاتية التشغيل، ومنها في أيار/مايو 2014، ونيسان/أبريل 2015، ونيسان/أبريل 2016، وأب/أغسطس 2018، وأذار/مارس 2019. وقد اغتئنا هذه الفرص للإعراب عن موقف الرابطة ضد تطوير الروبوتات القاتلة، بما في ذلك اعتقادنا بأن قوانين الحرب وحماية البشر تتطلب مشاركة بشرية. يجب أن يبقى البشر هم المسؤولين عن اتخاذ قرارات استخدام القوة.

البشر غير معصومين/ات عن الخطأ. فقد نكون عنيفين/ات، ويمكننا خرق القوانين. لكننا نتمتع بصفات لا تمتلكها الآلات، ولا يرجح إمكانية منحها لها بالبرمجة، وهي المنطق الأخلاقي، والتعاطف والشفقة والرحمة. ومنح الآلات القدرة على استهداف البشر وقتلهم يتجاوز الحد الأخلاقي. وهو يشير إلى زيادة التجريد في مفهوم العنف وزيادة ممارسته عن بعد. ما يعني انعدام قيمة حياة الإنسان وكرامته. وإضافة إلى المخاوف المذكورة أعلاه من الروبوتات القاتلة، فقد أثارت الرابطة النقاط الجوهرية التالية:

الأسلحة ترمز إلى السلطة. سواء كانت أسلحة صغيرة أم قنابل ذرية، فهي تصنع وتستخدم للسيطرة على الآخرين. كما أن إنتاجها وانتشارها يعني أيضاً أرباحاً للشركات ولرؤسائها. ينبغي النظر إلى التطوير المحتمل لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل في سياق السلطة والربح. فالشركات ستسعى إلى جني الأموال من خلال تطويرها، وستستخدمها البلدان المتقدمة تكنولوجياً لقمع واحتلال الآخرين.

قد لا تكون بلدان الجنوب هي التي تقوم بتطوير واستخدام أسلحة ذاتية التشغيل، ولكنها ستصبح على الأرجح ساحات قتال لاختبارها ولنشرها. وستكون البلدان الغنية هي من يستخدمها ضد البلدان الفقيرة - وكذلك داخل البلدان الغنية حيث يستخدمونها ضد الفقراء، في أعمال الشرطة والقمع الداخلي.

إذا طورت الأسلحة ذاتية التشغيل، فسيعاني البشر في جميع أنحاء العالم. وستنتهك حقوق الإنسان. وستستخدم الأسلحة للقمع والإيذاء والقتل. إن حماية حقوق الإنسان وكرامته هي ما حفز الرابطة على العمل الإنساني من أجل نزع التسليح. وهي أيضاً ما يحفز عملنا من أجل سن قوانين وقواعد أكثر فعالية لمنع التجريد وأليات من شأنها زيادة العنف.

في نهاية المطاف، الجواب بسيط: **يجب أن تبقى الأسلحة تحت سيطرة البشر.** لقد شهدنا حتى الآن قدراً كبيراً جداً من العنف بين البشر. فكيف يمكننا المخاطرة بزيادة هذا العنف عبر التشغيل الآلي؟ لا يقتصر الكفاح من أجل الاحتفاظ بالسيطرة البشرية على العنف على منع الموت والدمار بواسطة الآلة فحسب، بل يمتد أيضاً لمحاسبة أنفسنا عن العنف الذي نسببه بالفعل. وربما يكون ذلك ناقوس خطر علينا جميعاً، ومن الأفضل لنا مواجهته الآن، قبل فوات الأوان.

ما علاقة النوع الاجتماعي والحركة النسوية بالروبوتات القاتلة؟

تطرح الرابطة تحليلاً متفرداً من منظور النوع الاجتماعي لقضايا نزع السلاح والسيطرة عليه. ففي دراستنا عن الروبوتات القاتلة نسلط الضوء على دور الأسلحة ذاتية التشغيل في مفاصلة المعايير الجندرية التمييزية وكيف يتم استخدامها لارتكاب أعمال عنف على أساس النوع الاجتماعي، ونعمل على تعزيز النهج النسوي لمعارضة تكنولوجيات العنف الجديدة.⁴

تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل يجري في ظل المعايير الراسخة للنوع الاجتماعي والسلطة. ويمكن لهذه المعايير أن تؤثر وهي تؤثر بالفعل على طريقة تفكيرنا في الأسلحة والحرب والعنف. فلقد شهدنا على مر التاريخ أن الأسلحة ترمز إلى السلطة. ويأتي ارتباط الأسلحة بالسلطة من الفهم السائد للرجولة، حيث يقترن العنف بأفكار من مثل القوة والشجاعة والحماية. قد لا يعني ذلك أن كل الرجال يوافقون على هذه الأفكار أو يعتبرونها صالحة للأبد، بل يعني أنها تُعتبر معياراً أو مقياساً للرجولة سائداً على نطاق واسع. إنه المفهوم السائد للرجولة الذي يعتبر أن القدرة على استخدام السلاح والرغبة في استخدامه، والانخراط في القتال، وقتل بشر آخرين عناصر أساسية في تكوين "الرجل الحقيقي".

يتقضي تحويل الرجال (والنساء) إلى محاربين تحطيم إحساسهم بالقيم والأخلاق العامة وبناء ذكورة عنيفة تخلو من الشفقة وتمجد القوة على أنها عنف وسطوة جسدية على آخرين/أخريات غالباً ما يُنظر إليهم/هن على أنهم/هن مجموعات أضعف. **وهكذا تعد الأسلحة ذاتية التشغيل توجيهاً للقوة المقاتلة المجردة من مشاعر التعاطف، أو الضمير، أو العاطفة، التي تلجم الجندي البشري.** ففي حين تُعد الطائرات المسيّرة المسلحة ضمن هذا المسار نحو العنف الآلي، فإن الأسلحة ذاتية التشغيل ستكمل عملية فصل الجسم والعقل عن ساحة المعركة وتجريد الحرب من إنسانيتها.

تشمل عملية التجرد من الإنسانية أيضاً العنف الجنسي أو أنواع أخرى من العنف الجندي. ويورد بعض المؤيدين لتطوير روبوتات قاتلة حججاً بأن هذه الأسلحة أفضل من الجنود البشر لأنها لن ترتكب جرائم الاغتصاب. لكن هذا اعتقاد خاطئ. فالأسلحة ذاتية التشغيل يمكن برمجتها لممارسة الاغتصاب بالتأكيد. وإذا كنا نفكر فيها على أنها مجرد آلات تستخدم لقتل الناس أو لتدمير البنى التحتية، فقد لا نتصور ذلك، ولكن يمكن برمجتها للإلحاق الرعب بالسكان عن طريق ارتكاب جرائم الاغتصاب. فالعنف الجنسي أثناء النزاعات أمر تأمر به الدول والجماعات المسلحة على حد سواء باستخدام جنود بشر. أما السلاح ذاتي التشغيل، فإذا برمج للاغتصاب، فلن يتردد في القيام بذلك. ومن المهم أيضاً تناول ثقافة الاغتصاب عموماً بعلاقتها بالأسلحة والحرب. فالاغتصاب والعنف الجنسي يُستخدمان كأسلحة في النزاعات. ومخاطر هذا النوع من العنف تزداد أيضاً أثناء النزاعات وبعدها. تؤدي الحرب إلى زعزعة استقرار المجتمعات وإلى تفاقم مظاهر التمييز الجندي الموجودة أصلاً، وإلى اضطهاد النساء والأشخاص المثليين/ات وغيرهم/هن ممن لا يتوافقون/يتوافقن مع المعايير والأعراف الجندرية في المجتمع.

ساهمت الأسلحة ذاتية التشغيل أيضاً في نزع صفة الإنسانية عن الرجال عبر تحويلهم إلى أهداف يمكن التضحية بها. ففي الصراع، غالباً ما يُستهدف رجال مدنيون - أو يُحتسبون في سجلات الضحايا - على أنهم مقاتلون لمجرد كونهم رجال في سن معينة. ورغم أن الرجال لا يُستهدفون بالضرورة لمجرد كونهم رجال، فإن اعتبار الجنس دلالة أساسية على الهوية وإلحاق الضرر على هذا الأساس يشكل عنفاً جندياً. وهذا يقوض الحماية التي ينبغي توفيرها للمدنيين في الصراعات وينتهك العديد من حقوق الإنسان، كالحق في الحياة ومبدأ المحاكمة العادلة. كما يخلف أضراراً أوسع عبر تكريس المعايير الجنديرية، بما فيها الذكورة العنيفة. إن افتراض أن جميع الرجال في سن التجنيد هم مقاتلون أو محاربون محتملون أو فعليون يرسخ فكرة أن الرجال عنيفون وبالتالي يمكن استهدافهم. وهذا يقلل من قيمة حياة الذكور - حيث يفترض أنه يمكن التضحية بهم نسبياً أكثر من الإناث. فهو يزيد من قابلية تعرض الرجال للخطر، ويؤدي إلى تفاقم المخاطر الأخرى التي يواجهها المدنيون الذكور البالغون كالتجنيد الإجباري، والاحتجاز التعسفي، والإعدام بلا محاكمة.

ويساور الرابطة القلق كذلك بأن تبرمج الروبوتات القاتلة مع تحيزات تستند إلى النوع الاجتماعي، والعرق، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والقدرات، والميول الجنسية. فبرنامج التعرف على الوجوه يسعى لتحديد هوية الأشخاص من لون بشرتهم؛ وبرنامج التعرف على الصوت يسعى لالتقاط أصوات النساء أو اللهجات غير الأمريكية؛ وتُصنف صور أي شخص يقف في مطبخ على أنها لنساء؛ وتُرفض طلبات إطلاق السراح بالكفالة لأشخاص لأن برنامجاً قرر أن المرأة الملونة أكثر ترجيحاً بقيامها بالإعتداء من المرأة البيضاء؛ ويُرصد الأشخاص المتحولون جنسياً عن طريق الملابس التي يرتدونها. لتتخيل أن هذا النوع من التحيز يبرمج ضمن نظام سلاح مصمم لاستهداف الأهداف وإطلاق نار عليها دون أي تحكم بشري، ودون أي حكم احترازي بشري يبطل هذا التحيز.

إن الثقافة الذكورية العنيفة التي تكتنف تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل، والتي يُرجح أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه التكنولوجيا واستخدامها، ستخلق تحديات جديدة أمام منع العنف وحماية المدنيين/ات وإنهاء المفاهيم الجنديرية الجامدة والتمييز على أساسها. إن فهم طريقة النظر إلى الأسلحة ذاتية التشغيل من قِبَل مطوريها ومشغليها وضحاياها، والتي يُرجح أن تكون بمنظور جندي، يشكل أهمية بالغة في وضع سياسات تساعد في كسر حلقة العنف. وهذا يتضمن إدراك أن استخدام أسلحة دون تحكم بشري، وأسلحة مبرمجة للاستهداف والقتل بناء على خوارزميات تحدد مسبقاً من يُعتبرون تهديداً، وتُستخدم في أراضٍ أجنبية دون موافقة سلطاتها أو في شوارع المدن المحلية، ستؤدي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين/ات، وأذى نفسي، وتدمير البنية التحتية المدنية. وهذا بدوره سيؤدي إلى رد فعل ذكوري عنيف من المجتمعات المتضررة، مما يعزز اللامساواة والاضطهاد المرتبطين بالنوع الاجتماعي.

ينبغي أن يترك هذا الفهم أثراً مهماً على طريقة تفكيرنا ومقاربتنا لتطوير الأسلحة ذاتية التشغيل. ويمكن لعضوات الرابطة التفكير كيف يمكن لهذا النوع من التحليل والمناقشة مساعدة العاملين التكنولوجيين وخبراء السياسات في رؤية الحاجة إلى تحكم بشري بمنظومات الأسلحة. ففي وضع تُعد فيه الأسلحة أدوات للسلطة والعنف وإخضاع الآخرين، لا تكون ممارسة العنف عن بعد وتجريده أكثر هو الحل. ولا بد من التعامل مع العنف والنزاع بوصفهما مؤسسة اجتماعية وليس تحدياً تكنولوجياً يتعين "إيجاد حل له" بتكنولوجيا أسلحة جديدة. إن فهم الأبعاد الجنديرية لكل من العنف والتكنولوجيا يساعد عضوات الرابطة في إرساء عملنا ضد الأسلحة ضمن سياق أوسع للعدالة الجنديرية.

ما الحل برأي رابطة النساء الدولية للسلام والحرية؟

تعتقد الرابطة أن الحل الأفضل هو معاهدة دولية ملزمة قانوناً لحظر تطوير وإنتاج واستخدام أسلحة ذاتية التشغيل. فهي أفضل طريقة لضمان بقاء تحكم البشر بجميع قرارات الاستهداف وقرارات الهجوم.

تطلب المعاهدة الدولية أيضاً سن قوانين وطنية في كل بلد، تضمن عدم تطوير روبوتات قاتلة.

وتعتقد الرابطة أيضاً أن على **شركات التكنولوجيا، والعاملين التكنولوجيين، والعلماء، والأكاديميين، والمشاركين الآخرين في تطوير الذكاء الصناعي أو الروبوتات، التعهد** بألا يساهموا بتطوير الأسلحة ذاتية التشغيل.

على المؤسسات المالية كالبنوك وصناديق التقاعد أن تتعهد أيضاً بعدم استثمار أموال في تطوير أو تصنيع الروبوتات القاتلة.

ما الذي فعلته رابطة النساء الدولية للسلام والحرية حتى الآن؟

الرابطة عضو مؤسس في حملة لنوقف الروبوتات القاتلة (www.stopkillerrobots.org)، وعضو في لجنها التوجيهية، وتساهم في مناصرة الحملة أمام الحكومات وتقديم دراسات للاجتماعات الدولية.

رصدت الرابطة وأعدت تقارير عن كل اجتماعات الأمم المتحدة التي تناولت الأسلحة ذاتية التشغيل من خلال برنامجها الخاص بنزع السلاح **بلوغ الإرادة الحاسمة** (<http://reachingcriticalwill.org>). ونصرت تقريراً يومياً عن كل اجتماع، وندلي ببيانات، ونشارك في المناسبات، ونعمل مع الأطراف الأخرى في الحملة لتشجيع الدول على تأييد فرض حظر على الأسلحة ذاتية التشغيل، والإبقاء على تحكم البشر بجميع منظومات الأسلحة.

كيف عملت أقسام الرابطة من أجل حظر الروبوتات القاتلة؟

شاركت عضوات رابطة النساء الدولية للسلام والحرية من مختلف الأقسام في اجتماعات الأمم المتحدة بخصوص الأسلحة ذاتية التشغيل. إضافة إلى ذلك، تلقت أقسام وجماعات عديدة في أفريقيا وكذلك بعض الأقسام الأوروبية في الرابطة منحة صغيرة من حملة لنوقف الروبوتات القاتلة لنشر رسائل لتأييد معاهدة تحظر الأسلحة ذاتية التشغيل. وعملت عضوات الرابطة في السنوات الماضية بلا كلل وبطرق خلاقة للتوعية بأخطار الروبوتات القاتلة وإشراك بلدانهم في فرض حظر على الأسلحة ذاتية التشغيل.

وعلى سبيل المثال:

أطلق **قسم الرابطة في غانا** مبادرة جديدة عنوانها "فنون من أجل السلام" تنظم نشاطات مثل معارض رسم، وعروض فنية، وحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، ورواية قصص بالصور، وقصائد، ومقالات مصورة، وكتب تصوير، ورسوم متحركة، ورسومات، ونشاطات مشابهة أخرى، لتوعية السكان وزيادة تأييدهم لفرض الحظر. ويعتقد القسم أن الفن محفز للتغيير الإيجابي ويمكنه تغيير التصورات العامة ودفع الناس إلى العمل، وهذا ما يجعله أداة قيمة لبناء السلام. ويعمل قسم غانا أيضاً على بناء وعي عام عبر تثقيف أفراد المجتمع، وتنظيم لقاءات في قاعات المدن، وعقد مؤتمرات صحفية، وتقديم إحاطات أمام البرلمان الوطني، واستضافة المؤتمرات التعليمية ودورات التدريب.

كما عمل **قسم الرابطة في السويد** بدأب على إشراك الجمهور السويدي والحكومة السويدية في الدعوة للحظر. وعقد القسم في العام 2021 ورشة عمل لوزارة الخارجية بشأن الروبوتات القاتلة والنوع الاجتماعي، وأصدر مواد إعلامية متاحة لأعضاء الرابطة والجمهور بخصوص الموضوع. وظهرت في مقال إخباري على القناة 4، وحشد منظمات المجتمع المدني الأخرى للعمل بنشاط على قضية الأسلحة ذاتية التشغيل.

وزاد **قسم الرابطة في زيمبابوي** من جهود التعبئة في البلاد باستضافة ورشات عمل لأعضاء المجتمع المدني وممثلي الحكومة، تناولت جوانب مختلفة للروبوتات القاتلة، كمناقشة ماهيتها ومبررات حظرها، وحول الأبعاد الجندرية لهذه المشكلة. كما نظم القسم لقاء بين منظمات شبابية تقودها نساء شبابات، ومنظمات مجتمع مدني تقودها نساء، وكذلك طالبات وغيرهن. ونجم عن اللقاء تحالف بين منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء وشبابات، وهي تعمل الآن معاً لفرض حظر على الروبوتات القاتلة.

ركز **قسم الرابطة في بوروندي** على إشراك الشباب بصفتهم الفاعلين في المستقبل لدعم حظر الروبوتات القاتلة، وتواصلوا مع الشباب ونظموا ورش عمل مع الأحداث. وضمن أنشطة المتابعة، أنشأ القسم مجموعات نقاش على تطبيق واتساب لدراسة الخطوات الممكنة وتبادل الآراء بشأن إيقاف الروبوتات القاتلة.

كيف يمكن لعضوات الرابطة المشاركة؟

التسجيل لتلقي الأخبار عن حملة إيقاف الروبوتات القاتلة: www.stopkillerrobots.org/act/

تشجيع حكوماتكن على دعم التفاوض بشأن معاهدة تحظر الأسلحة ذاتية التشغيل وإبقاء تحكم البشري بمنظومات الأسلحة.

تشجيع شركات التكنولوجيا والعاملين/أت التكنولوجياين/ات وطلاب/طالبات الجامعات والأكاديميين/ات والعلماء والعاملات والمؤسسات المالية على التعهد بعدم المشاركة في تطوير الروبوتات القاتلة.

أين نحن الآن؟

ماذا يحدث في العالم فيما يتعلق بالأسلحة ذاتية التشغيل؟

هناك زخم متزايد بين الحكومات والناشطين/ات والمؤسسات التكنولوجية والعلمية ضد تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل. وتنشط حملة إيقاف الروبوتات القاتلة لتأييد توقيع معاهدة تحظرها في الأمم المتحدة، والعمل مع المؤسسات التكنولوجية والأكاديمية لضمان ألا تطور أو تستخدم أبداً أسلحة دون تحكم بشري.

حتى الآن، طالبت أكثر من ثلاثين دولة بحظر الأسلحة ذاتية التشغيل. وهي: الجزائر، والأرجنتين، والنمسا، وبلجيكا، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وجيبوتي، والإكوادور، ومصر، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، والكرسي الرسولي، والعراق، والأردن، والمكسيك، والمغرب، وناميبيا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، وباكستان، وفلسطين، وبنما، وبيرو، والفلبين، وسيراليون، وأوغندا، وأوروغواي، وفنزويلا، وزيمبابوي.

دعت حركة عدم الانحياز، وهي أكبر كتلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى ميثاق ملزم قانوناً ينص على حظر الأسلحة ذاتية التشغيل ووضع لوائح تنظم استخدامها.

في عام 2018، قدمت **النمسا والبرازيل وتشيلي** إلى الدول الأعضاء توصية مشتركة "للتفاوض على ميثاق ملزم قانوناً لضمان تحكم البشر بالوظائف الحاسمة" لمنظومات الأسلحة.

في عام 2021، دعت **البرازيل وتشيلي والمكسيك** إلى حظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل "التي لا يمكن للبشر التحكم فيها، وهي لذلك محكومة بتقييدات الحدود الإدراكية والمعرفية لها، فضلاً عن تحيز الخوارزميات" وكذلك حظر المنظومات "التي قد تؤدي برامجها إلى نزع التحكم البشري بالوظائف الحاسمة لاستخدام القوة" وشروط عديدة أخرى.

وفي العام نفسه، دعت بعض البلدان إلى فرض حظر على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل كلياً، وإلى تنظيم منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل جزئياً. ودعا عدد من الدول الأخرى، فضلاً عن جماعات المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى الجمع بين الحظر المفروض على بعض منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل و/أو بعض تطبيقات الأتمتة في منظومات الأسلحة، والأنظمة التي تحكم منظومات أخرى.

وأعربت بضعة دول عن اهتمامها بآليات أخرى، مثل إعلان سياسي اقترحه **فرنسا وألمانيا**. وهما تتوخيان أن يكون الإعلان وسيلة جيدة لوضع مبادئ في تطوير واستخدام منظومات أسلحة ذاتية التشغيل، مثل ضرورة تحكم البشر باستخدام القوة وأهمية المحاسبة البشرية. واقترح البعض أيضاً وضع **مدونة لقواعد السلوك** خاصة بتطوير واستخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وهو خطوة مفيدة في هذا السياق.

أعربت **أستراليا وفرنسا والهند وإسرائيل وجمهورية كوريا وروسيا الاتحادية وتركيا والولايات المتحدة عن معارضتها لتقدم أي من هذه المبادرات**. وهم يطرحون حجة أن المفاوضات بشأن

معاهدة أو إعلان سياسي أو آليات أخرى "سابقة لأوانها". ويعتقدون أن الأسلحة ذاتية التشغيل ستكون مفيدة لجيوشهم ويريدون إبقاء خياراتهم مفتوحة.

تجري حالياً مناقشات في الأمم المتحدة بشأن الروبوتات القاتلة وذلك في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في جنيف. وللسوء الحظ، تعمل هيئة المعاهدة هذه على أساس الإجماع، مما يعني أنه حتى حفنة صغيرة من الدول يمكنها معارضة التفاوض بشأن الحظر أو وضع مواثيق أخرى، وقد تمكنت بالفعل من عرقلة التقدم حتى الآن.

في عام 2019، اتفقت الدول في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة "على دراسة التوصيات الممكنة بشأن خيارات التكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والاتفاق عليها" وعلى وضع "توصيات بتوافق الآراء بشأن استيضاح جوانب الإطار المعياري والتشغيلي للتكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ودراسة هذه الجوانب وتطويرها".

نظرًا لجائحة كوفيد-19، لم يُعقد سوى اجتماع واحد للأمم المتحدة بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل في عام 2020. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تعقد فيها دول اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة اجتماعاً عن بُعد، وبُث بالكامل على تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. لم تتخذ أي قرارات في الاجتماع، لكن عدداً من الدول أعربت عن دعمها للتفاوض بشأن ميثاق أو معاهدة ملزمة قانوناً، بما فيها أكثرية الدول الثلاثين التي دعت صراحة إلى حظر أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبسبب قيود كوفيد في جنيف، تأجل الاجتماع الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة عن موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وكذلك الاجتماع السنوي لهذه الاتفاقية حتى عام 2021.

وقد أدى استمرار غياب التحرك الدبلوماسي إلى زيادة الاهتمام بالمطالبة الملحة بمواجهة تحدي الروبوتات القاتلة.

وها هم/هن عاملون/ات في مجال التكنولوجيا ينهضون/يناضهن مع آخرين/اخریات ضد الروبوتات القاتلة. حيث وقع 247 منظمة وقرابة 3300 شخصية في حزيران/يونيو 2021 على تعهد الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وفي نيسان/أبريل 2018، أرسل موظفو غوغل رسالة تطالب الشركة بالالتزام بعدم بناء "تكنولوجية حربية" أبداً. ورداً على ذلك، قال المسؤولون التنفيذيون في غوغل إنهم لن يجددوا مشاركة الشركة في عقد وزارة الدفاع الأمريكية.

وأصدر أكثر من 800 عالم وأكاديمي وباحث يدرسون ويعلمون ويطورون تكنولوجيا المعلومات بياناً تضامنياً مع موظفي غوغل. ودعوا الشركة إلى دعم معاهدة دولية لحظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والالتزام بعدم استخدام البيانات الشخصية التي تجمعها غوغل لأغراض عسكرية.

في شباط/فبراير 2019، طالب موظفو مايكروسوفت الشركة بفسخ عقد عمل مع الجيش. ووقع أكثر من 100 منهم خطاباً أرسل إلى المدير التنفيذي والرئيس ينتقد خطط الشركة لبناء تكنولوجيا هولولنز لصالح الجيش، قائلين: "لم ننضم إلى الشركة من أجل تطوير الأسلحة، ونطالب بأن يكون لنا رأي في كيفية استخدام عملنا".

في تموز/يوليو 2018، عُقد مؤتمر عالمي كبير للباحثين البارزين في الذكاء الاصطناعي حيث أصدر أكثر من 200 شركة ومنظمة في مجال التكنولوجيا من أكثر من 36 بلداً، و2600 شخصية تعهداً "بعدم تأييد الأسلحة ذاتية التشغيل الفتاكة أو المشاركة في تطويرها أو صنعها أو المتاجرة بها أو استخدامها". ويرى الموقعون على التعهد بعد استشهادهم بالمخاوف المتعلقة بالأخلاق والمحاسبة والانتشار والأمن، أنه "لا ينبغي أبداً تفويض قرار قتل إنسان إلى آلة".

في أيار/مايو 2018، تعهد **الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس** بدعم الدول في وضع تدابير جديدة مثل "الترتيبات الملزمة قانوناً" لضمان "بقاء البشر في جميع الأوقات متحكمين باستخدام القوة". وكرر في أيار/مايو 2020 ضرورة التحرك "العاجل" لحظر أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل.

أكدت **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** أن على البشر المحافظة على تحكمهم ببرامج منظومات الأسلحة وتطويرها وتفعيلها وأطوار تشغيلها، لأن القانون الإنساني الدولي "يتطلب أن يقوم أولئك الذين يخططون للهجمات ويقررونها وينفذونها باتباع أحكام معينة في تطبيق المعايير عند شن هجوم". وخلصت اللجنة في أيار/مايو 2021، إلى ضرورة وجود قانون دولي جديد لمعالجة التحديات الأخلاقية والإنسانية والقانونية التي يطرحها التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة.

في تموز/يوليو 2018، اعتمد **البرلمان الأوروبي** قراراً يدعو إلى إجراء مفاوضات عاجلة بشأن "فرض حظر دولي على منظومات الأسلحة التي تفتقر إلى التحكم البشري في استخدام القوة". وقبلها بيوم، اعتمد **البرلمان البلجيكي** قراراً يدعو إلى حظر الأسلحة ذاتية التشغيل. وكذلك اعتمد **البرلمان الهولندي** في أيار/مايو 2019، قراراً يدعو إلى ميثاق ملزم قانوناً بشأن تكنولوجيات الأسلحة الجديدة، بما في ذلك الأسلحة ذاتية التشغيل. وأكد **المجلس الاتحادي السويسري** في عام 2021، أن المنظومات القادرة على استخدام القوة دون تحكم بشري غير مسموح بها بموجب القانون الدولي.

تلقت حملة وقف الروبوتات القاتلة **تعهدات بالدعم من البرلمانين والجمهور** أثناء فعاليات عقدت في عواصم عدة منها أبوجا وهلسنكي ولندن وبريتوريا وسيول وطوكيو وياوندي.

في كانون الأول/ديسمبر 2018، وجد استطلاع للرأي أجرته شركة إسوس في 26 بلداً أن 61 بالمئة من الناس يعارضون/يعارضن تطوير الروبوتات القاتلة. وقال/ت معظمهم/هن إن هذه الأسلحة "ستتجاوز حداً أخلاقياً لأنه لا ينبغي السماح للآلات بالقتل". ووجد استطلاع آخر شمل 28 بلداً في عام 2021، أن 62 بالمئة من الردود تعارض استخدام كهذا. ومنذ أول استطلاع عن هذا الموضوع في عام 2017، زادت معارضة الروبوتات القاتلة بنسبة ستة بالمئة.

ملحوظات

1- Mattha Busby، "الروبوتات القاتلة: ضغوط متزايدة لحظرها مع اجتماع الحكومات" <https://www.theguardian.com/technology/2018/apr/09/killer-robots-pressure-builds-for-ban-as-governments-meet>، 9 أبريل 2018، انظر أيضاً: "إيقاف الروبوتات القاتلة: مواقف لدول يحظر الأسلحة ذاتية التشغيل والإبقاء على التحكم البشري"، هيومن رايتس ووتش، 10 آب/أغسطس 2020.

2- "الروبوتات القاتلة ومفهوم التحكم البشري القصدي"، هيومن رايتس ووتش، نيسان/أبريل 2016 <https://www.hrw.org/news/2016/04/11/killer-robots-and-concept-meaningful-human-control>

3- "إثارة قضية: مخاطر الروبوتات القاتلة والحاجة إلى حظر استباقي"، هيومن رايتس ووتش والعيادة الدولية لحقوق الإنسان، 2016 https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/arms1216_web.pdf.

4- من أجل تحليل نسوي أكثر تفصيلاً للروبوتات القاتلة انظر سلسلة أبحاث لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية كتبها راي أشيسون (Ray Acheson) بعنوان "الأسلحة ذاتية التشغيل والنظام الأبوي" و"الأسلحة ذاتية التشغيل والعنف من منظور النوع الاجتماعي" "Autonomous weapons and gender-based violence" وتشرين الأول/أكتوبر 2020. <https://www.reachingcriticalwill.org/resources/publications-and-research/publications/14975-feminist-perspectives-on-autonomous-weapon-systems>

يقدم هذا دليل حول الأسلحة ذاتية التشغيل، والمعروفة أيضًا باسم الروبوتات القاتلة، معلومات عن الوضع الحالي للتقنيات ذات الصلة والجهود الدولية من قبل الحكومات والنشطاء/ناشطات والعاملين/ات في مجال التكنولوجيا من أجل منع تطوير هذه الأسلحة.

يحدد الدليل بعضًا من المفاتيح القانونية والأخلاقية والسياسية والمخاوف الفنية حول الأسلحة ذاتية التشغيل. كما يفسر من منظور نسوي الآثار الجندرية لهذه الأسلحة.

نهدف إلى أن يساعد هذا المنشور في توعية المعنيين/ات بالأسلحة ذاتية التشغيل من أجل اتخاذ إجراءات للمساعدة في منع تطويرها، بما في ذلك من خلال الحملة العالمية لوقف الروبوتات القاتلة وغيرها من المبادرات الدولية والمحلية.

WILPF Geneva

Rue de Varembé 1
Case Postale 28
1211 Geneva 20
Switzerland

T: +41 (0)22 919 70 80

E: info@wilpf.org

WILPF New York

777 UN Plaza, New York
NY 10017 USA

T: +1 212 682 1265



WILPF

WOMEN'S INTERNATIONAL
LEAGUE FOR PEACE & FREEDOM